

دور العولمة في الترويج للقيم الغربية: المثلية الجنسية نموذجا The Role of Globalization in Promoting Western Values: Homosexuality as a Case Study

عزيزة علوي*

كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، جامعة الجزائر 03.

مخبر دراسات وتحليل السياسات

العامّة في الجزائر

Alouiiaziza88@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/02/09 تاريخ القبول للنشر: 2024/05/30 تاريخ النشر: 2025/01/01

ملخص

تؤثر العولمة على المجتمعات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وخاصة مع التقدم التكنولوجي واستغلال وسائل التواصل الحديثة، ما يؤثر على هوية وثقافات المجتمعات الأخرى. هذا التأثير لا يكون دائما إيجابيا. بل قد يصل إلى حد اختراق الهوية ونشر بعض السلوكيات التي تتنافى مع المنظور الديني والقيمي والأخلاقي.

* المؤلف المراسل.

وعليه تعالج هذه الورقة إحدى هذه المظاهر والممارسات التي ازدادت انتشارا بشكل غير مسبوق مع العولمة، وهي ظاهرة المثلية الجنسية، التي تخطت طابعها الاجتماعي، وتمددت وفرضت نفسها لتصبح قضية سياسية، حتى وصلت إلى حدّ تقنين زواج المثليين في بعض الدول الغربية، ما يهدد بتغيرات عميقة في معالم الأسرة، وفي الأدوار والوظائف وفي العلاقات التي يعاد صياغتها في ضوء التحولات البنيوية والقيمية والتشريعية، والأخطر من ذلك أنها مخالفة للطبيعة البشرية.

الكلمات المفتاحية: المثلية الجنسية، العولمة، حقوق الإنسان، الشذوذ الجنسي، القيم الغربية.

Abstract:

Globalization affects societies across various fields—political, economic, and cultural—particularly with advancements in technology and the exploitation of modern communication tools. This influence often impacts the identities and cultures of other societies. However, this impact is not always positive; it can reach the extent of undermining identity and promoting behaviors that contradict religious, moral, and ethical perspectives.

This paper addresses one such phenomenon and practice that has significantly spread in an unprecedented manner due to globalization: homosexuality. What was once a social issue has transcended into a political one, to the extent that same-sex marriage has been legalized in some Western countries. This development poses the risk of profound changes to the structure of the family, roles, functions, and relationships, which are being redefined in light of structural, cultural, and legislative transformations. Most concerning is that this phenomenon contradicts human nature.

key words: Homosexuality, Globalization, Human Rights, Sexual Deviation, Western Values.

مقدمة

في ظل انتشار الفكر الغربي وحملة التغريب التي تقودها أمريكا ماديا والغرب حضاريا، يزدحم العالم بالكثير من الظواهر التي يسوقها مصنع الرأسمالية، بحيث يجري نمذجتها وتسويقها إلى العالم غير الغربي، وجعله كمؤشرات قياس (التقدم، التخلف، النمو، الحداثة) لسائر المجتمعات في العالم خاصة في ميدان حقوق الإنسان، ومن بين الظواهر الحديثة الانتشار والتعميم "ظاهرة المثلية الجنسية" التي أخذت مساحة واسعة في الإعلام، السياسة، الاقتصاد، والثقافة، واختلف في التعاطي معها وتفسيرها، العلماء، الأطباء، الفلاسفة، والحقوقيون، وبدأت الظاهرة تأخذ أبعادا هوياتية تقتضي مراجعة أدبيات البناء والتعايش المجتمعي وإعادة النظر في نظريات بناء الأسرة والمجتمع والدولة، فالعناصر الجديدة التي تحاول إثبات وجودها بمبررات مختلفة بالمحصلة هي "عقيمة" غير منتجة على الصعيد الأسري، وعليه تطرح في تصوراته خللا في سيروية بناء المجتمع والذي يتسم تاريخيا بالاستمرارية وعدم الانقطاع في التناسل.

إلى أي مدى ساهمت العولمة في نشر المثلية الجنسية وما مدى انعكاسها على واقع المجتمعات؟

تكمن أهمية الموضوع في أهمية الظاهرة المدروسة إذ أصبحت ظاهرة المثلية الجنسية إحدى التحديات الكبرى التي تهدد الوجود البشري وتناقض الطبيعة الإنسانية، وهي ليست ظاهرة جديدة وإنما ازدادت فقط في السنوات الأخيرة بشكل مثير للقلق

والاهتمام نظرا لزيادة انتشارها عبر مختلف دول العالم وحتى في الدول العربية الإسلامية، وخاصة مع التقدم التكنولوجي واستغلال وسائل التواصل الحديثة في الترويج للظاهرة والدفاع عنها، والهدف من هذه الورقة هو محاولة التنبيه للمغالطة التي يروج لها وهي الدفاع عن هذا السلوك المنحرف والمنافي للطبيعة البشرية باسم حقوق الإنسان، والإشارة إلى ما يترتب عنه من آثار سلبية على مختلف الأصعدة.

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج والاقترابات التي تتضافر فيما بينها لتشكيل ما يسمى بالتكامل المنهجي، من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة، من هذه الدراسة. يجمع تارة بين المنهج الوصفي حيث أن ظاهرة المثلية الجنسية تعد من الظواهر القديمة الوجود، لكن ازداد انتشارها أكثر مع العولمة، وأصبحت تهدد استقرار الأسر وتمس بالقيم والأخلاق، ولو أنه في بعض المجتمعات رغم انتشارها الكبير إلا أنها مازالت تعد من الطبوهات الاجتماعية التي يصعب النقاش حولها. وتارة تنتقل إلى المنهج التحليلي لتفسير الظاهرة من مختلف الجوانب النفسية، الطبية، الاجتماعية والسياسية. وكذلك سرد الوقائع والأحداث والظروف المحيطة بظاهرة المثلية الجنسية وانعكاساتها على المجتمعات. ولما كان العقل لا يعرف أن يدرس إلا من خلال المقارنة، كما يقول ألكسيس دي توكفيل، كان علينا اعتماد المنهج المقارن ولو بشكل مختصر في محاولة إبراز الازدواجية في التعامل مع هذه القضايا رغم خطورتها على استمرارية النسل إلا أن بعض الدول تعترف بها وبل تدافع عنها في حين تجرم بعض القضايا الأخرى وتعتبرها تهديدا لأمنها كالإسلاموفوبيا مثلاً.

فضلا عن المناهج المعتمدة في هذه الورقة، وللوصول إلى نتائج علمية والاقتراب أكثر من الظاهرة محل الدراسة كان علينا الاستعانة بمجموعة من المقاربات من بينها المقاربة القانونية للوقوف عند بعض القوانين الدولية التي تدافع عن القضية وكذلك قوانين بعض الدول التي تجرم أو تبيح الظاهرة.

وقد تناولت العديد من الدراسات المثلية الجنسية والشذوذ الجنسي كل من جانبها الذي تهتم به، من هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة للباحث علاء فتحي عبد الرحمان الجنائني بعنوان المثلية الجنسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان والشرائع السماوية، وهو مقال منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، حيث عالج الباحث قضية المثلية الجنسية من منظور قانوني وديني، واعتبرها من أخطر صور الشذوذ الجنسي التي حرمتها الشرائع السماوية وحذر الإسلام منها، ورغم ذلك تسعى المنظمات الدولية وبعض الأنظمة وخاصة الغربية منها إلى تشريع المثلية الجنسية وتصويرها كحق من حقوق الإنسان المحمية بموجب القانون الدولي، وأبرز الباحث شدة تعارض هذه الظاهرة مع الديانات وحتى مع القانون بحد ذاته، هذا إضافة إلى الخسائر البشرية والاقتصادية والصحية الناجمة عن الظاهرة، ودعا في الأخير إلى ضرورة احترام القيم والمعتقدات الدينية والتوازن بين حقوق الإنسان وضرورة مكافحة هذه الظاهرة.

- دراسة ل عباس إبراهيم جمعة المالكي، بعنوان المثلية الجنسية بين التجريم والإباحة في قانون العقوبات العراقي النافذ، وهو مقال منشور في مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات الاجتماع ، حيث تطرق فيه الباحث الى وجهة النظر الطبية حول المثلية الجنسية

أولا وكيف يروج الطب للظاهرة وفق ما يتم تقييمه على أنه اكتشافات علمية مزعومة على أنها دليل اثبات على وجود جين الشذوذ الجنسي، وفي الحقيقة هذا ما هو إلا محاولة للترويج والتبرير للظاهرة من قبل الملحددين. ثم عرض أيضا انعكاسات هذه الظاهرة والمخاطر الإجرامية لدى شخصية الشواذ أو المثليين وأثارها الاجتماعية، ليتوقف في الأخير عند القوانين العراقية وموقفها من المثلية الجنسية وتوصل الباحث إلى أن قانون العقوبات العراقي لا يجرم الظاهرة إلا في حالات محددة وهو ما يساهم في تفشيها وتعارضه الواضح مع الشريعة الإسلامية والدستور العراقي. ليدعو الباحث في الأخير إلى ضرورة إصلاح قانون العقوبات والتشديد على المثليين والمحرضين والمشاركين في هذا الإجرام.

- دراسة ل شريفة سوماتي، ظاهرة المثلية الجنسية التهديد المحقق بكيان الأسرة واستقرارها، مقال منشور في مجلة صوت القانون، اعتبرت الباحثة أن المثلية الجنسية من الظواهر المهددة لأمن الأسرة واستقرارها لاسيما بعد انتشار هذه الظاهرة في العالم العربي، وانتقال دعائها من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم، كما أشارت الباحثة أيضا إلى الآثار السلبية للظاهرة وانعكاساتها الصحية كانتشار الأمراض المعدية والنفسية. ثم عرضت قصور بعض الدول العربية في مجابهة المثلية الجنسية وحتى وإن جرمتها فإنه لا بد من قوانين ونصوص أكثر وضوحا ولا تكتفي بالإشارة إلى الظاهرة فقط، وإنما قوانين كافية لحماية الأسرة وخاصة في ظل التهديدات الخارجية وانشار مظاهر العولمة المختلفة.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة يتضح اختلاف نتائجها باختلاف الهدف من الدراسة إلا أن كل هذه الدراسات: تضمنت إطارا نظريا ومفاهيميا مشتركا، وخاصة في وصف

دور العولمة في الترويج للقيم الغربية: المثلية الجنسية أنموذجا. ————— د. عزيزة علوي

الظاهرة، فكلها اتفقت على أنها ظاهرة مخالفة للطبيعة البشرية قبل أن تكون مخالقة للشرائع والأديان السماوية والقوانين الوضعية.

- استخدمت الدراسات السابقة العديد من المناهج البحثية والمقاربات النظرية كالمنهج الوصفي والتحليلي، وتتفق هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في استخدامها بعض هذه المناهج التي تتناسب مع طبيعة الموضوع.

- ولقد أكدت جميع هذه الدراسات السابقة على ضرورة مجابهة ظاهرة المثلية والشذوذ الجنسي، وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها لا تعرض فقط وصف الظاهرة وسلبياتها، إنما تتضمن حتى خطورة الترويج لها باسم العولمة وحقوق الإنسان، وحاولت إبراز التناقض بين الاعتراف بالظاهرة باسم حقوق الانسان والتعارض مع حق الوجود وهو اسمى الحقوق.

وبناء عليه تقوم هذه الدراسة في البحث في دور العولمة في الترويج للقيم الغربية: المثلية الجنسية نموذجا.

للإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى محورين أساسيين، يتعلق الأول بمفاهيم المثلية الجنسية ووجهات النظر المختلفة حولها، في حين يتعرض المحور الثاني للعولمة والتغريب وقضايا المثليين.

المحور الأول: مفهوم المثلية الجنسية

يشار إلى المثلية الجنسية بعدة مصطلحات وتسميات كالشذوذ الجنسي، اللواط، السحاق وغيرها من المصطلحات المختلفة، وعليه تقتضي منا الدراسة تحديد المفاهيم، إذ سيتم في هذا المحور الوقوف عند مفهوم المثلية الجنسية ثم التعرض لمختلف الآراء حولها.

أولاً: تعريف المثلية الجنسية:

تعتبر المثلية الجنسية ظاهرة قديمة قدم الإنسان في أغلب الحضارات البائدة كبلاد الرافدين والصين وفي المجلد كانت الظاهرة مدانة، والإنسان المثلي غير مرحب به اجتماعياً ويحظى بنظرة قاسية منه باعتباره منحرفاً وغير سوي وشاذ وغير طبيعي¹، تختلف التسميات بحسب الثقافة والغرض من بروزها، ففي الغرب تسمى المثلية "homosexuality" وهي من مقطعين "Homo" وتعني المماثلة و "Sexuality" تعني النشاط الجنسي، فيكون معنى ومصطلح homosexuality هو: مثلي الجنس أو المثلية الجنسية وظهر المصطلح في القرن التاسع عشر تقريباً،²

وتعرف المثلية بوصفها "نمط من أنماط الشذوذ الجنسي كونه انحراف عن الطريق المحدد. وكأحد أضرب الممارسة الجنسية يخرج أصحابها عن سبل الاتصال الجنسي الطبيعي المؤلف "3. أو هي العلاقات الجنسية القائمة بين أفراد ينتمون إلى جنس واحد.

ويكمن الانحراف الأساسي هنا في عملية اختيار الشريك⁴، أو هي حالة من التوجه بالرغبة الجنسية الشعورية المصحوبة بالانجذاب الجنسي والعاطفي لشخص من نفس الجنس⁵.

مع مرور الزمن تطورت المثلية من مرحلة المطالبة فقط بالحرية الجنسية التي كانت تدعو إليها في مراحل ظهورها العلني الأول، وانتقلت الى مرحلة أخرى أكثر شراسة وذلك بعد تحولها الى ما يشبه الإيديولوجية السياسية، التي تحاول أن تفرض نفسها على المخالفين، وتطور الأمر إلى محاولة "عولمة المثلية وفرضها على دول وشعوب مختلفة ثقافيا وحضاريا. مستغلة حركة العولمة والسوق المفتوحة التي سعت لتحويل الانسان من جهة إلى سلعة في سوق، ومن جهة أخرى الى رغبات تخضع للسوق وتتحكم بحركته.⁶

فبعد تعديل القانون البريطاني عام (1968) الذي يسمح بممارسة العلاقات الجنسية المثلية ولا يعتبرها شذوذا أو فعلا إجراميا، وظهور حركة المثليين في الولايات المتحدة الأمريكية، تزايدت قوة ضغط الجماعات المثلية في مناطق مختلفة من العالم الغربي، ومع الدعم التشريعي والمؤسسي الذي حظيت به، اكتسبت حركة المثليين أرضا في كل من اسكتلندا، وشمال إيرلندا، وكندا، ونيوزلندا، وأكثر من نصف الولايات المتحدة الأمريكية، وقائمة الدول المعترفة بحركات المثليين في ارتفاع مستمر، وبل بعض الدول كالنرويج هولندا بلجيكا اسبانيا كندا وبعض الولايات الأمريكية أخذت خطوة أكبر بمنح حق توثيق الزواج بين المثليين.⁷

ثانيا: وجهات النظر حول المثلية الجنسية

تزايدت هذه الظاهرة في العالم، وأصبحت من المواضيع المعقدة التي لم يعرف بعد أسبابها الأساسية ودوافعها، إن كانت ذات عوامل نفسية، أو هرمونية، أو أنها بفعل عامل سلوكي. هذا التزايد في ممارستها وانتشارها خلق جدلا واختلاف الرأي حولها، بين من

يعتبرها ميل جنسي طبيعي لا يسبب أي ضرر من الناحية الاجتماعية والمرضية، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك والمطالبة بالاعتراف بها كونها تمثل حرية شخصية، وبين من يعتبرها حالة مرضية أو ممارسة غير أخلاقية غير مقبولة.⁸

قدمت العديد من الدراسات في مختلف التخصصات العلمية تفسيرات حول المثلية الجنسية بعضها داعمة بمبرراتها، والآخر يرى منها شذوذاً يجب محاربته ووضع حد لانتشاره لما فيها من تدمير للفطرة البشرية.

- موقف الشرائع السماوية من المثلية الجنسية: تتفق الأديان الثلاث الرئيسية في العالم على حرمة المثلية الجنسية وتراها آفة أخلاقية واجتماعية وقد ورد في التوراة في الإصحاح (13:20) من سفر اللاويين ما يلي " وإذا اضطجع رجل مع ذكر اضطجاع امرأة، فقد فعلا كلاهما رجسا. إنها يُقتلان دمهما عليهما⁹. ويظهر حسب المعتقد اليهودي شدة رفضه لهذه الخطيئة وذلك بالحكم على هذه الفئة المنيوذة بالموت.

وجاء في العهد الجديد في رسالة بولس إلى أهل رومية في الإصحاح (27.1) " وكذلك الذكور أيضا تاركين استعمال الأنثى الطبيعي، واشتغلوا بشهوتهم بعضهم البعض ... الذين يعملون مثل هذه يستوجبون الموت.

أما موقف الإسلام فلم ترد عقوبة صريحة في القرآن الكريم وكل ما جاء ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ۖ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا﴾

رَحِيمًا ﴿١٠﴾ (سورة النساء الآية 16)، فقد ذكر الله تعالى قصة قوم سيدنا لوط عليه السلام وعقاب الله الذي أنزل بهم، وهذا ما دفع بالفقهاء لتجريمها وتحريمها وقتل مرتكبيها.

- المثلية الجنسية من منظور اقتصادي: قدمت عدة وجهات نظر حول المثلية الجنسية

بالمشهور الاقتصادي الليبرالي وسنقف عند طرحين مهمين:

المنظور الأول: ينظر إليه أن هذه الظاهرة هي آلية جديدة لتطبيق نظرية مالتوس

السكانية وآلية لتحديد النسل والتي تقول في ظل استمرار تزايد عدد السكان في العالم بمتتالية هندسية في مقابل إمداد الطبيعة للموارد بمتتالية حسابية يجب الحد من ازدياد السكان لجعل الطبيعة قادرة على استيعاب حاجات البشر من الموارد، وبالتالي كبح عملية التنازل واستمرار الحروب والمجاعات التي تضرب العالم قد يؤدي بوصول العالم إلى "المليار الذهبي" ¹¹.

المنظور الثاني: فهو يراها من منظور الحرية والفردانية التي تنادي بها الرأسمالية وبل

تستثمر الكثير من شركات الإنتاج الصناعية في هذه الظاهرة في الميدان التجاري وبالتالي تقوم برعاية هذه الفئات وتدعمها ماديا عبر الإعلانات والملصقات وغيرها وتسخير شركات إنتاج سينمائية ضخمة لهذه الفئة.

- المثلية الجنسية من منظور طبي: من زاوية نظر عضوية يحمل الإنسان 46

كروموزوم اثنان منها يحددان نوع جنسه ف (Y.X) يحملها الذكر يرثها من أبيه بينما تحمل الأنثى كروموزمين (X.X) ترثها من أمها ¹²، وعدا هذين الجنسين لا يعترف الطب العضوي بجنس آخر ويدحض بذلك أطروحات الجينات غير المتحكم فيها.

- المثلية الجنسية من منظور علم النفس: أما الطب النفسي فقد قدمت بعض المبررات

لوجود ميولات جنسية على غير الطبيعة البشرية باعتبارها انحرافات نفسية يجب معالجتها إلى جانب فريق آخر يطالب بالتعايش معه وإقرار الحقوق لهم كباقي الفئات الاجتماعية الأخرى.

- المثلية الجنسية من منظور سياسي: من منظور الثقافة الغربية المتخمة بالحرية إلى حد

التطرف أن المثلية الجنسية تندرج ضمن الحريات الخاصة للأفراد الذين يملكون حرية اختيار

المفهوم الذي يروونه مناسباً لهم وعلى الدولة حمايتهم وضمان حيزهم السياسي بالسماح لهم

بتشكيل حركات وتنظيمات سياسية أو مدنية كوسائل للتعبير عن مطالبهم، بحيث يُمكن

الفضاء الديمقراطي ببناء نظام سياسي قادر على احتواء المطالب الشعبية بصيغة قرارات

سياسية، ليس المطالب الآنية فقط، بل حتى المستقبلية في استمرارية دائمة لاستيعاب

الأشكال الجديدة للتنظيمات السياسية¹³، لهذا لجأت الفئات المثلية إلى الطرق السياسية

لإثبات وجودهم عبر تأسيس منظمات المجتمع المدني (نوادي، جمعيات، حركات نسائية...)

مثل "Gay Liberation Front" و "Human Rights Campaign"،

و "GLAAD" وغيرها، لم تقف عند حدود مطالبها الخاصة كالضغط على أصحاب القرار

السياسي لتوفير الحماية اللازمة وفرض قوانين لتجريم خطاب إنكار وجودهم، بل وتبدي

أراءها ودعمها لقضايا عالمية وإقليمية كذلك. وهو ما ساهم تدريجياً في زيادة مشاركة المثليين

في الحياة السياسية وخاصة بالولايات المتحدة، كانت أولهم، "كاثي كوزاتشينكو"، التي

انتخبت عضواً في مجلس مدينة ميشيغان عام (1974)، وأصبحت أول أمريكية من المجتمع

المثلي تتولى منصبا سياسيا، وفقا لشبكة "سي بي إس" بعدها أتي "هارفي ميلك"، الذي فاز بعضوية مجلس سان فرانسيسكو الاستشاري، في عام (1977)، وكان أول مثلي يتولى منصبا في ولاية كاليفورنيا، واستغل نفوذه ومنصبه للدفاع عن المثليين ومحاربة التمييز ضدهم في مواقع العمل، وقد تم اغتياله في عام (1978).

ليأتي بعدها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 28 أكتوبر من عام 2009، بمبادرة لتوسيع المفاهيم الواردة في قانون سابق لمحاربة جرائم الكراهية، صادر عام (1969)، ليشمل جرائم الكراهية المدفوعة بسبب جنس الضحايا أو ميولهم الجنسي أو هويتهم الجنسية أو إعاقاتهم الجنسية¹⁴.

وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت العديد من الدول المؤيدة للمثلية الجنسية أن محاربة تلك الممارسات ومنعها يعد انتهاكا للحق في الخصوصية والحق في عدم التمييز، بل حتى القوانين التي تجرم تلك الممارسات تعد خرقا للالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما اعتبرت أن الدول التي توقع عقوبة الإعدام للسلوك الجنسي القائم على التراضي بين بالغين من نفس الجنس، يعد انتهاكا للحق في الحياة الذي كفلته كافة المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.¹⁵ لم يتوقف الأمر عند الاعتراف بهؤلاء المثليين الجنسيين فقط، بل وحتى دستورية حقهم في الزواج، فالعديد من الدول اعترفت بزواج المثليين ودعت لحمايتهم. كإسبانيا وبريطانيا وفرنسا.

أما المجتمعات الأخرى غير الغربية فقد تباينت مواقفها بدرجة استقلالها السياسي وثبات وازعها الديني، فبعض الدول جرمتها كأغلب الدول الإسلامية وروسيا وماليزيا باعتبارها أمراضاً قيمة قادمة من الغرب، ففي السعودية وموريتانيا يعاقب ممارسو الجنسية المثلية بالرجم حتى الموت.¹⁶

وكذلك القانون الكويتي يمنع هذا الفعل والقانون الجزائري أيضاً إذ جاء في قانون العقوبات في المادة (338) على أنه يتم معاقبة أي شخص يثبت عليه ارتكاب الممارسات الجنسية المثلية، بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وستين وغرامة تتراوح بين 500 و2000 دينار جزائري. وإن كان أحد الجناة قاصراً لم يكمل الثامنة عشر فيجوز أن تزداد عقوبة البالغ إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات وإلى غرامة 10.000 دينار.¹⁷

-

لمثلية الجنسية من منظور اجتماعي: من الناحية العملية والعلمية تعتبر المثلية الجنسية عائق كبير أمام استمرارية البناء الاجتماعي بل إنها ولو بطريقة غير معلنة تسعى إلى إحداث انقطاع في السلسلة البشرية إذا ما تم تعميم هذه الظاهرة التي أضحت عابرة للحدود، إضافة إلى ظهور أمراض نتيجة العلاقات غير السوية بين الجنس الواحد (لواط، سحاق)، فهي تهدد النظام التقليدي للأسرة. بحسب قول بابا الفاتيكان بنديكست السادس عشر "إن الأسرة ليست معاهدة اجتماعية فحسب بل الخلية الأساس لكل مجتمع وبناء على ذلك فإن السياسات التي تقوض الأسرة تهدد كرامة الإنسان والبشرية،¹⁸ وعليه فإن هذه الظاهرة

التي تستهدف الخلية الأساسية في المجتمع وتسعى إلى تعقيمها تعتبر تهديد وجودي للحضارات الإنسانية، فهذه وصمة على ظهر تلك الفئة بحيث لا يمكنهم بناء مجتمع أو تكوين حالة اجتماعية طبيعية قابلة للاستمرار، فقد كتب أحد رواد مواقع التواصل الاجتماعي "إذا تركت (10) رجال مع (10) نساء في جزيرة وعدت إليها بعد مائة عام ستجد فيها مجتمعا طبعيا منظم، أما إذا تركت (20) من المثليين في نفس الجزيرة وعدت إليها بعد (100) عام لن تجد فيها إلا عظامهم".

وباختلاف وجهات النظر إلى هذه الظاهرة، يمكن القول أن تصوير علاقات المثلية الجنسية على أساس الحرية والمساواة واحترام الحقوق الفردية والهوية الذاتية ينطوي على مغالطة كبيرة كما يقول أستاذنا أحمد موسى بدوي في مقاله عن المثلية الجنسية، فكل الحقوق والقيم الإنسانية لا بد أن تصب في حق الحقوق أو الحق المركزي وهو البقاء وحفظ النوع، وهذا الشكل من العلاقات لا يمكنه بالطبع ضمان ذلك وتنفي حق الإنسان في البقاء ويترتب على هذه العلاقات في المدى الطويل فناء الجنس البشري. فهي علاقات لا يترتب عليها إنجاب.¹⁹

والملاحظ أن بعض الدول تواجه الآن عجزا سنويا في النمو السكاني، ما يهدد مستقبلها إذا لم تغير أوضاعها، إذ تشير بعض التقديرات الديموغرافية إلى أن عدد السكان في أوروبا سنة (2050) سوف يقل بمقدار (50) مليون نسمة، عن العدد الحالي وأن التركيبة السكانية الأوروبية ستصاب بالشيخوخة، ولولا وجود جالية وافدة على أوروبا من بقاع

العالم وخاصة العالم العربي والإسلامي.²⁰ لأصبحت الظاهرة الديموغرافية الأوروبية مشكلة خطيرة منذ زمان.

المحور الثاني: عولمة حقوق المثليين

أخذت العولمة تنتشر أكثر فأكثر منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وتمددت مظاهرها إلى مختلف دول العالم سواء السياسية، الاقتصادية أو الثقافية، مستغلة التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الحديثة، ما أثر على هوية وثقافات المجتمعات الأخرى، ولعل أخطر مظاهر هذه العولمة هو الترويج لقيم وعادات وممارسات تتنافى مع القيم السائدة في المجتمع وتتناقض مع الطبيعة البشرية كالمثلية الجنسية، والأكثر من ذلك صاحب هذه العولمة قصور وتباين في التشريعات الوطنية والدولية في التعامل مع هذه الظواهر باسم العولمة وحقوق الانسان وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا المحور.

أولاً: العولمة والتغريب:

تعرف العولمة أنها محاولات مترابطة تهدف لتنميط القيم المحددة للسلوكيات الفردية بصفة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس والتماثل من حيث القواعد، القيم، السلوكات والأذواق وتجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي والقيمي²¹، فهي تحمل في أهدافها رسالة النهوض بالمجتمعات المتخلفة. من خلال الدراسات في مجال التنمية السياسية أو التحديث السياسي وقضايا النمو الاقتصادي يصح القول بهذا الطرح، فأغلب الكتابات الغربية حول تحديث المجتمعات تهدف لتعليم الدول الناشئة كيف تكون مثل

الغرب²²، والتي تعني رهن المجتمعات المتخلفة وثقافتها ودولها للنمط الغربي. وإخضاع عناصره المادية والقيمية والتاريخية تحت تصرف تاريخ ومستقبل تطور المجتمعات الأوروبية بحضارتها المادية، مع إحلال النظم الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والفكرية النابعة منه محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية²³. وبهذا تلغى الخصوصيات المحلية وتتأثر دائما بالمحاولات الحديثة لفرض فهم معايير وقيم المجتمع (الغربي) على كافة دول العالم باعتبارها المفاهيم الأسمى والوحيدة لحقوق الإنسان التي ينبغي أن تسود وهذا المنطلق يأتي من المركزية الغربية الساعية للهيمنة على العالم كله²⁴.

وبحسب المنظومة القيمية الأمريكية خصوصا والغربية عموما فإن مجتمع المثليين الجنسيين أو ما يسمى اختصارا بـ "مجتمع الميم" هو مكون بشري له من الحقوق والواجبات ما لسائر البشر، فحقوق الإنسان عالمية يولد كل إنسان ويتمتع بنفس الحقوق، بغض النظر عن النسب والجنس واللون والمكانة والعقيدة، فالدول بموجب القانون الدولي ملزمة باحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لها وهذا يشمل تلقائيا الأشخاص المثليين، والصفة العالمية لهذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، أن يتمتع مجتمع الميم مثل أي شخص آخر بمجموعة كاملة من الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان - حسب وجهة نظرهم الغربية-، فمن الواضح أن الظاهرة تحطت طابعها الاجتماعي، وتمددت وفرضت نفسها لتصبح قضية سياسية، حتى وصلت إلى حد تقنين زواج المثليين في بعض الدول الغربية، وبمباركة الكنيسة وأصبحت ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعض مؤسساتها المتخصصة، وضمن الحقوق التي ترعاها الأمم

المتحدة، ومن ثم فرضت على الكثير من الدول محلياً وعلى الصعيد الدولي، إذ تحاول هذه الدول فرضها على المجتمعات، في انتهاك وإنكار صارخ لحق الشعوب في الابتكار والتحويل الذاتي للشعوب الأخرى²⁵، وقيمها وثقافتها وإرادتها، وفي انتهاك لليبرالية الغربية نفسها، التي تؤمن بحرية المجتمعات في تشريع قوانينها وتقرير مصائرهما، بل تخطت الظاهرة الحدود، إذ لا يوفر الغرب الحماية لمجتمع «الميم» والترويج له فحسب، بل باتت الحكومات تتبنى سياساتٍ لتشجيع العبور الجنسي، وتوجد دعوات للاعتراف بـ«البيدوفيليا» كحق مكفول، فربما تصير بدهية من بدهيات الحضارة الغربية لاحقاً كما حدث مع مجتمع «الميم» حالياً.²⁶

وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدداً من القرارات التي تعيد التأكيد على حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. في عام (2014)، فقد أصدر قراراً بشأن حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية. وفي عام (2016) اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية²⁷، فقد شجب قراراً بشدة أعمال العنف والتمييز، في جميع مناطق العالم، المرتكبة ضد الأفراد بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية²⁸.

إن استخدام الهيئات الدولية لفرض النماذج القيمية الغربية على المجتمعات في العالم يطرح عدة إشكالات سياسية وأهمها السيادة الوطنية والمبدأ الليبرالي "حق الشعوب في تقرير مصيرها" فبحسب التعامل الاقتصادي الغربي مع دول المحيط المتعلق بالمساعدات المادية للشعوب الفقيرة المرتبط بالانفتاح السياسي والتكيف الهيكلي الاقتصادي سيضاف

اليها معيار آخر اجتماعي، متعلق بقانون الأسرة الذي يستهدف بالدرجة الأولى تعريفها وبنيتها وتنظيمها، وذلك بإعادة تعريف الأسرة قصد استيعاب الأسر المثلية، رغم عدم امتلاكها ميزة الإنتاجية. وجعل المجتمع أكثر تقبلا لها وتسامحا وانفتاحا عليها.

وحتى بالنسبة للانضمام الى التكتلات الدولية، أصبح التركيز فيه على موضوع المثلية. على سبيل المثال، ولعقود طويلة استخدم الغرب والولايات المتحدة معيار «حقوق الإنسان» لتقييم «أهلية» دولة أو حكومة ما للانضمام لتكتل ما، أو للتعاملات التجارية أو الاقتصادية، ولكن في المحصلة لطالما كان هذا أحد وسائل الضغط السياسي، لأنها كانت تغض النظر عن ذات الأمور مع دول أو حكومات أخرى في حال اقتضت المصلحة ذلك. ولكن في السنوات القليلة الأخيرة بدأت هذه الدول باستخدام موضوع «عدم وجود حقوق للمثليين» أو أمور مشابهة للضغط على بعض الدول، كأداة إضافية يتم تضمينها في ملف «حقوق الإنسان». فمثلاً، قبل حوالي سنتين هدد الاتحاد الأوروبي دولة بولندا، بوقف المليارات من الدعم بذريعة سياسات بولندا حول الموضوع، وهي بلد كما نعلم معظم سكانها من الكاثوليك، حيث أن بعض المناطق والبلديات في بولندا أصدرت قوانين محلية تجعلها «مناطق خالية من المثليين LGBTQ» وبسبب ذلك «كتبت المفوضية الأوروبية إلى خمسة مجالس إقليمية بولندية تحثها على التخلي عن التصريحات بأنها «خالية من المثليين» من أجل الحصول على تمويل»، وهذا دفع محكمة استئناف بولندية بإصدار قرار قضائي لإلغاء هذه المناطق أو تسميتها بأنها "خالية من المثليين".²⁹

وبهذا تصبح قضية المثلية الجنسية مسألة عالمية تناقش على مستوى أممي، وتلتزم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالعمل مع الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم للمساعدة على إبطال القوانين التي تحرم المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. كما تعمل المفوضية السامية على حماية الأشخاص من العنف والتمييز على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية وخصائصهم الجنسية.³⁰

وقالت منظمة العمل الدولية " إن منظماتنا على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ومساعدتها في جهودها الرامية إلى معالجة التحديات الواردة في هذا البيان، ومنه بإجراء تغييراتٍ دستورية وتشريعية وسياسية، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وتنفيذ مشاريع تثقيفية وتدريبية وغيرها في سبيل احترام الحقوق الإنسانية لجميع المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس وحمايتهم وتعزيزها وإعمالها".³¹

- الدفاع عن فئة المثليين باسم محاربة التمييز العنصري وتحريم خطاب الكراهية وتبرؤ الأسر من الأشخاص المثليين.

- دعم المنظمات والأحزاب المتعلقة بقضايا المثلية الجنسية

- استبدال المصطلحات الصادمة مثل "منحرف، شاذ، مريض نفسي، مختل بأوصاف

أقل وقعا على الفكر والوعي وهي المثلية مع تجريم كلمة شذوذ.

- تسخير وسائل إعلام والسينما العالمية بهدف توصيل قضاياها وذلك بحبك

سيناريوهات تجعل المشاهد يتعاطف معهم، فالتفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي

ارتبطت بالحضارات الغربية يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية

ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات. من هذه الإمكانيات نذكر التقدم في وسائل

الإعلام والاتصال الحديثة التي تعد إحدى أدوات السيطرة على العقول كما يحدث الآن مع

الترويج ونشر الثقافات السلبية على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا لا يعني أننا ننكر ما

تقوم به من دور إيجابي في نشر الثقافة والعلم وإحداث التقارب بين الثقافات، لكننا لا نجهل

أيضا أنها تقوم بتخريب عقول الشباب كما حدث مع عبدة الشيطان عام 1996، فتصبح هذه

العقول عبدا لتلك الوسائل التكنولوجية وذلك تحت شعارات عديدة كالموضة والانفتاح

ومواكبة تطورات العصر، وحتى إباحة المثلية الجنسية وتصويرها على أنها حق من حقوق

الأفراد وأنها حرية شخصية.³²

-انتقل مسار دعم حقوق المثليين من الحماية إلى التحيز للمثليين ضد الأشخاص

الطبيعيين في سياق التشريعات والحضور الإعلامي والحقوقى والسياسي، رغم أن القضايا

التي تطررها يشترك فيها البشر جميعا.

ثانيا: قضايا المثليين:

يطرح المثليون ومزدوجو الميل الجنسي في خطابهم عديدا من المظلمات والانتهاكات التي يتعرضون لها على مستوى الأفراد والمجتمع والدولة ومنها:

-الحماية من العنف: وضع حد لسوء المعاملة التي تتلقاها هذه الفئة وذلك بالتحقيق في أعمال العنف والتعذيب وسوء المعاملة المرتكبة بحق هؤلاء الأشخاص.

- إلغاء القوانين التمييزية: يطالب مجتمع الميم بإلغاء القوانين التي تجرم السلوك الجنسي المثلي، والقوانين التي تعاقب المتحولين جنسياً أو التي تستخدم للتمييز بين الناس بسبب ميولهم الجنسي، فلا تزال حوالي 76 دولة في العالم تجرم العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين بالتراضي، ما يعرض الأفراد لخطر الاعتقال التعسفي والسجن والمحاكمة، ناهيك عن عقوبة الإعدام فيما لا يقل عن خمسة دول. وتستخدم القوانين التي تجرم ارتداء ملابس الجنس الآخر لاعتقال المتحولين جنسياً ومعاقبتهم³³.

- الحماية من التمييز: لاشك أن المجتمعات التقليدية والحديثة نسبيا تأخذ موقف معادي لظاهرة المثلية الجنسية كونها حالات شاذة تنكرها أغلب المعتقدات وترفضها الفطرة البشرية، وعليه ردود الفعل بالضرورة يكون معادي أو تأديبي أو حتى عدواني استتصالي، ويأتي ذلك على شاکلة التنمر والعنف اللفظي، وأحيانا العنف الجسدي والكراهية

والمضايقات في العمل وأحيانا تبرؤ الأسرة منهم، ولهذا ينادي بضرورة اعتراف القانون بالهوية الجنسية للمتحولين جنسياً دون شروطٍ مجحفة بحقوقهم، وضمان إدماج المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس في الحياة السياسية ومشاركتهم في وضع وتنفيذ ورصد القوانين والسياسات والبرامج المؤثرة عليهم، ومنها المشاريع التنموية والإنسانية.³⁴

في الحقيقة ما نستنتجه من هذه العولمة هنا أنها دعوة إلى تكريس الوضع القائم الذي تسود فيه ازدواجية المعايير، وهي عولمة ميسرة الأهداف متقنة الأدوات وتروج لثقافة ذات بعد واحد في إحدى أشكال الهيمنة وتكريس التبعية لثقافة الغرب وتحقيق مصالحه، فالكثير من الدول الغربية تناقض تلك المبادئ عندما يتعلق الأمر بالإسلام مثلاً، فهي تمارس التمييز العنصري في الخدمات العمومية ضد المسلمين بسبب معتقداتهم التي لا تعير (العلمانية) لها اهتمام، وتنتج خطابات الكراهية ومناهج دراسية تعمق بها ظاهرة الإسلاموفوبيا التي تصور المسلمين برابرة وهمجين، فمثلاً اليمين المتطرف في فرنسا، ينادي بالعداء للأجانب ورفض الأقليات وفكرة التعددية، والدعوة للحد من الهجرة، يعد أحد أهم بنود برنامج الجبهة الوطنية الفرنسية، وهو أول حزب استخدم الإسلاموفوبيا في حملاته الانتخابية، وبهذا تتعزز ازدواجية المعايير المسماة (كونية) الغربية في أطروحة العولمة.

الخلاصة:

في الأخير ما يمكن قوله، هو أنه حتى وإن كانت المواثيق الدولية تقر وتؤكد على الحقوق الثقافية الجماعية، من خلال عدة مبادئ أولها المساواة بين الثقافات ورفض فكرة التفوق والهيمنة الثقافية ومكافحة التمييز الثقافي بين كافة الشعوب، وهو ما يعطي للإنسان الشعور بالارتياح والاطمئنان بهذا الإقرار المبدئي، إلا أن الثقافة جزء من مجموعة معطيات أساسية في الوجود البشري وهي تتفاعل وتتأثر وفي بعض الأحيان يشكل ما نعتقده أن حق من الحقوق الثقافية تهديد للوجود وتدميرا للقيم. فمهما سعت الدول لحماية هذه الفئة - فئة المثليين الجنسين باسم حقوق الإنسان فإنه يبقى الحق في البقاء والحفاظ على النوع البشري يسمو ويعلو فوق أي حق آخر من الحقوق، وخلاف هذه القاعدة هو من قبيل المغالطات. وتبقى ظاهرة المثلية مهددة للاستمرارية وللقيم الانسانية. ولها آثار سلبية على المجتمعات في كل الأصعدة. وعليه لا بد من اتخاذ موقف والعمل على التصدي للظواهر بالرغم من التأثيرات والضغوط الخارجية وذلك بالعمل على:

- التنشئة الاجتماعية وتوعية الشباب بخطورة الظاهرة وانعكاساتها.

- التصدي للأفكار الجارفة وتحسيس المجتمع بخطورتها وذلك بالاعتماد على المناهج

التعليمية واستغلال وسائل التواصل الحديثة.

- الحفاظ على القيم الجماعية كالأسرة وإعطاء أهمية لوظائفها ودورها في الحفاظ على المجتمعات.

- ضرورة اصدار قوانين ونصوص أكثر وضوحا تجرم المثلية الجنسية.

- التحفظات على المعاهدات المتعلقة بحقوق المثلية الجنسية.

الهوامش

¹ سلام مؤيد شريف، " المثلية الجنسية في نطاق القانون الجنائي "، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص 343.

² أحمد طه، المثلية الجنسية بين الإسلام والعلمانية، دار النشر، مدونة أمتي، الطبعة الالكترونية الأولى، 2021، ص 43.

³ سلام مؤيد شريف، مرجع سابق الذكر، ص 346

⁴ غازي حنون خلف، المثلية الجنسية الطوعية في الشريعة الإسلامية والقانون العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، المجلد 14، العدد 31، 2019، ص 243.

⁵ عباس ناجي الأمامي، أحداث الحياة الضاغطة وعلاقتها بتنامي الاتجاه نحو المثلية الجنسية لدى الشباب دراسة ميدانية)، مجلة أكاديمية شمال أوروبا للدراسات والبحوث، الدنمارك، المجلد 2، العدد 7، 2019، ص 10.

⁶ محمد جميع، تحولات المثلية... من التعددية إلى الأحادية، 7 يونيو 2023، على الموقع الإلكتروني:

<https://2u.pw/aldUL1w>، تاريخ الإطلاع 03.10.2023

⁷ أحمد موسى بدوي، المثلية الجنسية تكريس للمرض أم حق من حقوق الإنسان، على الموقع الإلكتروني:

<https://n9.cl/z0c81>، تاريخ الإطلاع 12.11.2013

⁸ المرجع نفسه

⁹ الكتاب المقدس - العهد القديم، سفر اللاويين، تراث الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، موقع الأنباء تكلا

هيانوت: <https://n9.cl/tt37s>، في 2023/09/06.

¹⁰ القرآن الكريم، سورة النساء الآية 16.

¹¹ مروة الخفاجي، ماثوس المثلية والموارد النافذة، 23 جويلية 2023، على الموقع الإلكتروني:

<https://n9.cl/1veof>، تاريخ الإطلاع 2023/09/02

¹² مات ريدلي، الجينوم قصة حياة الجنس البشري في ثلاثة وعشرين فصل. ترجمة: محمد فتحي خيضر، المملكة

المتحدة: مؤسسة هنداي، 2012، ص 228.

¹³ مروان حرب، الشهاية حدود تجربة التحديث السياسي في لبنان، ترجمة: سليمان رياشي، دار سائر المشرق

للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2012، ص 102.

¹⁴ (،)، ستون وول... الشعلة التي أوقدت حقوق المثليين حول العالم"، 2 جوان 2022، على الموقع

الإلكتروني: <https://n9.cl/fw966>، تاريخ الإطلاع 2023/09/02

¹⁵ سلام مؤيد شريف، مرجع سابق الذكر، ص 359

¹⁶ سلام مؤيد شريف، مرجع سابق الذكر، ص 358

¹⁷ الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم. ج.ر.ج. عدد 49، الصادر بتاريخ 11 يونيو 1966

¹⁸ أثار الشذوذ الجنسي على الفرد والمجتمع"، 19 ديسمبر 2015، على الموقع: <https://n9.cl/ht093>

تاريخ الاطلاع 2023/09/12

¹⁹ أحمد موسى بدوي، مرجع سابق الذكر، ص

²⁰ أحمد موسى بدوي مرجع سابق الذكر، ص 5

²¹ أمحمد برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص تنظيم سياسي وإداري في مادة النظم السياسية المقارنة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم

السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009، ص 5

²² Tarik Banuri, **Modernization And it's Discontents**, University of Massachusetts. Amherst Wider, Helsinki. December. 1987. P02

²³ علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 75.

²⁴ علي معروز، "عولمة حقوق الإنسان: إختلاف عن العالمية ونفي الخصوصية"، المجلة النقدية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2015، ص 258.

²⁵ ألان تورين، الحداثة المتجددة: نحو مجتمعات أكثر إنسانية، ترجمة: جلال بدلة، دار الساقى، لبنان، ط 1، 202، ص 30.

²⁶ محمد بن صقر السلمي، "عولمة الانحرافات الجنسية"، صحيفة الشرق الأوسط، الجمعة 25 أوت

2023. على الموقع: <https://n9.cl/y1td9>، تاريخ الإطلاع 2023/09/08.

²⁷ قرار مجلس حقوق الإنسان A/RHC/RES/32/2 المؤرخ في 30 يونيو 2016

²⁸ ميكا غريزفونوفيكز وآخرون، "الاستفادة من حقوق الإنسان وخطة عام 2023 للنهوض بحقوق مجتمع

الميم". المعهد الدناركي لحقوق الإنسان، 2020، ص 15.

²⁹ مركز دراسات قاسيون، "في الأبعاد السياسية والأيدولوجية والهيمنية لتجارة الغرب بمسائل المثلية الجنسية"، 23، 2022/10، على الموقع الإلكتروني، <https://n9.cl/gi2m8>، تاريخ الاطلاع 2023/09/06

³⁰ البوابة الإلكترونية للأمم المتحدة، "المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين" على الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/3r7ka>، تاريخ الاطلاع، 2023/09/08.

³¹ منظمة العمل الدولية، "إنهاء العنف والتمييز ضد المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس" بيان مشترك بين وكالات الأمم المتحدة، 29 سبتمبر 2015، على الموقع: <https://n9.cl/vont4>، تاريخ الاطلاع، 2023/09/08.

³² حازم يوسف محفوظ، "حقوق الإنسان في ظل العولمة"، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر.، المجلد، 18 العدد، 2017، ص 11

³³ منظمة العمل الدولية، "إنهاء العنف والتمييز ضد المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس"، مرجع سابق الذكر.

³⁴ منظمة العمل الدولية، "إنهاء العنف والتمييز ضد المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس"، مرجع سابق الذكر.